

# القطاع الخاص خارج الحد الأدنى للأجور وسط إضرابات واعتصامات .. والحكومة لم تطبق القديم قبل الحديث عن الجديد



السبت 2 مايو 2026 05:30 م

كشفت أزمة الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص بمصر أن المشكلة لم تعد في انتظار زيادة جديدة إلى 8000 جنيه، بل في فشل الحكومة في فرض الحد الأدنى القديم داخل منشآت كثيرة، بينما واصل عمال مصانع وشركات الإضراب والاعتصام للمطالبة بأجور أعلنتها الدولة ولم تصل إلى جيوبهم

وتضع هذه الأزمة ملايين العاملين أمام معادلة قاسية، لأن الحكومة تتحدث عن حماية الأجور في المؤتمرات، ثم تترك العامل في القطاع الخاص أمام صاحب عمل يطلب الاستثناء أو التأجيل أو التقسيط، في وقت ترتفع فيه أسعار الطعام والموصلات والطاقة وتتحول القرارات الرسمية إلى أوراق بلا تنفيذ

## القطاع الخاص ينتظر تطبيق القديم قبل أي وعد جديد

بداية، أعلن رئيس الوزراء مصطفى مدبولي في 1 أبريل 2026 رفع الحد الأدنى لأجور العاملين في القطاع العام إلى 8000 جنيه اعتبارًا من يوليو 2026، لكن هذا الإعلان لم يحسم مصير العاملين في القطاع الخاص، لأن المجلس القومي للأجور هو الجهة المختصة بقرارهم

بعد ذلك، ظهر الخلل الحقيقي في القطاع الخاص، لأن عمالاً في منشآت عديدة لم يحصلوا أصلاً على الحد الأدنى الحالي البالغ 7000 جنيه، ولذلك يصبح الحديث عن زيادة جديدة إلى 8000 جنيه محاولة لتجاوز سؤال أبسط وأخطر يتعلق بسبب عدم تنفيذ القرار السابق

وفي هذا السياق، قال أحمد البرعي وزير العمل الأسبق وخبير منظمة العمل الدولية إن الحد الأدنى للأجور هو حد الكرامة، وإن الدولة يجب أن تفرضه على كل مشروع ولا تسمح بالنزول عنه، سواء ضمت المنشأة 10 عمال أو 1000 عامل

لذلك، تتحمل الحكومة المسؤولية الأولى عن تحويل الحد الأدنى إلى رقم تفاوضي، لأنها تركت أصحاب الأعمال يناقشون أصل الالتزام بدل مناقشة آليات التنفيذ، بينما يواجه العامل تكلفة مبيشة لا تنتظر اجتماعاً مؤجلاً ولا تعترف بتبريرات الشركات عن التعثر

## إضرابات واعتصامات تكشف أن القرارات لا تطبق

بالتوازي، وثقت احتجاجات العمال أن الأزمة ليست نظرية، إذ شهدت شركة وبريات سمونود إضرابات متكررة بعدما قالت إحدى العاملات إن الشركة لم تطبق الحد الأدنى السابق ولا الحالي، واكتفت بحافز بعد إضراب أغسطس 2024 الذي استمر قرابة شهر

ثم عاد عمال وبريات سمونود إلى الإضراب في فبراير ومارس الماضيين احتجاجاً على تأخر المرتبات، بعدما بدأت الشركة تطبيق الحد الأدنى الحالي في أغسطس رغم دخوله حيز التنفيذ قبل ذلك بخمسة أشهر، وهو تأخير يكشف ضعف الرقابة قبل ضعف الموارد

كما نفذ نحو 6000 عامل في شركة تي أند سي لإنتاج الملابس بمدينة العبور إضراباً في يناير من العام الماضي، لأن أجورهم لم تتجاوز 5000 جنيه، رغم أن الحد الأدنى وقتها كان 6000 جنيه، وانتهى الإضراب بعد 14 يوماً

وبعد هذه الوقائع، لا تستطيع الحكومة وصف أزمة القطاع الخاص بأنها مسألة انتظار قرار إداري جديد، لأن الإضرابات والاعتصامات أظهرت أن العمال يطاردون حقاً معالناً بالفعل، وأن بعض الشركات تتعامل مع الحد الأدنى كاقتراح قابل للمساومة وليس كالالتزام قانوني

ومن جهته، كتب كمال عباس المنسق العام لدار الخدمات النقابية والعمالية أن السؤال السابق لأي زيادة جديدة هو سبب عدم تطبيق الحد الأدنى الحالي، وربط تحديد الأجر باحتياجات العمال وأسرههم وتكاليف المعيشة والتضخم لا بحسابات أصحاب الأعمال وحدها

### مجلس الأجور الغائب يفتح الباب أمام الاستثناءات

في المقابل، لم يجتمع المجلس القومي للأجور منذ بدء العمل بقانون العمل الجديد، رغم أن المادة 103 تلزم رئيس المجلس بدعوته كل 6 أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة، كما أكدت مصادر ممثلة للعمال وأصحاب الأعمال أنها لم تتلق دعوة للاجتماع

وبسبب هذا الغياب، تعدد نفوذ أصحاب الأعمال داخل الملف، إذ طالب ممثلون عن اتحادات صناعية وتجارية بتأجيل أي زيادة إلى يناير المقبل، وطرحوا فكرة وجود أكثر من حد أدنى حسب القطاع أو المحافظة، وهو طرح يفتح بابًا واسعًا لتفتيت حق العمال

كذلك، تحدثت مصادر من القطاع الخاص عن صعوبة تنفيذ أي حد أدنى جديد بسبب ارتفاع الطاقة وتذبذب سعر الصرف وتداعيات التوترات الإقليمية، لكن هذه الحجج لا تجيب عن واقعة محددة وهي أن منشآت لم تطبق الحد الأدنى الحالي قبل ظهور الحديث عن 8000 جنيه

وعلى هذا الأساس، ربط شريف المصري رئيس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة بين تعطيل اجتماع المجلس وتحفظات أصحاب الأعمال، وقال إن اعتراضات ممثلي العمل ظهرت حتى قبل الضغوط الحالية المرتبطة بالحرب، وهو ما يكشف أن الأزمة سياسية ومؤسسية قبل أن تكون مالية فقط

### رقابة شكلية لا تمنع المخالفة

في الوقت نفسه، أظهرت حملات وزارة العمل نفسها حجم المشكلة، إذ شملت حملات التفتيش 2323 منشأة يعمل بها 50939 عاملًا، وأسفرت عن 919 إنذارًا و361 محضرًا لمنشآت لم تلتزم بتطبيق الحد الأدنى للأجور

لكن هذه الأرقام لا تثبت قوة الرقابة بقدر ما تكشف اتساع المخالفة، لأن وجود مئات المحاضر بعد سنوات من قرارات الحد الأدنى يعني أن الدولة تعرف مواقع الخلل، لكنها لا تفرض أثرًا رادعًا كافيًا يمنع تكرار عدم الالتزام داخل الشركات

ومن ثم، يصبح الحديث عن التوازن بين حماية العمال واستقرار الاستثمار ستائرًا لسياسة واضحة، لأن الحكومة تمنح أصحاب الأعمال وقتًا للتأجيل والاستثناء، بينما لا تمنح العامل وقتًا مماثلًا أمام فواتير الغذاء والكهرباء والمواصلات وإيجار السكن

وفي الخلاصة، يكشف ملف الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص أن الحكومة لم تطبق القديم قبل الحديث عن الجديد، وأن الإضرابات والاعتصامات ليست ضوؤًا عمالية بل وثائق ميدانية على قرار معطل، وسوق عمل يدفع فيه العامل ثمن غياب الدولة وضعف القانون